بعض معوقات التنمية في المجتمع الليبي

(بحث ميداني بمنطقة وادي الشاطئ)

د.عبد الرزاق موسى محمد
كلية الآداب/ جامعة المرقب
benmousa65@gmail.com

Abstract

This study aimed to realize the development obstacles in Libyan society and reveal the problems encountered by Wadi Ashati area and their relationship with development. It tried also to answer some questions the more important of which are: What are the development obstacles in Libyan society in general? What are the problems encountered by Wadi Ashati Area? And what is their relationship with development?

The study significance stems from the results concluded by the research which give the chance to the planners and officials together with the public and private institutions in the society to formulate programs and prepare certain plans which help to develop the society in different fields.

For the methodology, the study used the descriptive approach by the social survey where a simple stratified random sample was chosen with (157) items from the civil society institutions, social leaderships and local society leaders (decision makers). The study was conducted in Wadi Ashati Area which is situated south west of Libya with a population of about 100,000.

The study was conducted during the period from October 2013 to September 2014.

For data collection, the method was the closed questionnaire Likrit scale. the data were statistically processed using frequencies and percentages.

The study concluded a number of results the more important of which are as follows:

1. The social factor is considered to be one of the strongest obstacles that hinder the development in Wadi Ashati Area. The percentage of the people who agree at the problem of the tribal fanaticism reached 86% and the tribe interference in the state institutions at 80%.
2. Lack of exploiting the available resources where the percent of the people who agree at this factor reached 90%.
3. The widespread of passivity where the percentage of the people who agreed at this factor 95%.
4. The widespread of weapons and armed formations where the percentage of the people who agree reached 90%.
5. The climatic factor where the percentage of the people who agree at it reached about 85% especially the high temperature and the for distances between villages at 77% as well as the high salinity ratio at 71%.

أولاً: المقدمة:

تسعى معظم المجتمعات اليوم إلى تحقيق معدلات عالية للتنمية، باتباع أساليب متعددة لعبور فجوة التخلف، واللحاق بركب المجتمعات المتقدمة، خاصة وأن العالم اليوم شهد تحولات كبرى في مختلف مناحي الحياة، لا سيما في مجال الاتصالات والمواصلات، وأصبح العالم بفعل هذا التطور الهائل قرية صغيرة، وأحدث هزات في ثقافة بعض المجتمعات.

وبالرغم من التقدم الهائل الذي تحقق بفضل العلم فإن بعض المجتمعات لازالت تعاني من التخلف بشتى أبعاده وأشكاله، خاصة المجتمعات العربية بالرغم من امتلاكها لمقومات التنمية.

وغني عن البيان أن التنمية عملية معقدة الجوانب ومتشعبة الأبعاد، تحتاج إلى تكاثف الجهود من أجل القضاء على التخلف.

فهذه الدراسة حاولت أن تسلط الضوء على المجتمع الليبي، خاصة وأنه اليوم يمر بتغيرات جذرية وسياسية واجتماعية واقتصادية، حيث تم تقسيم الدراسة إلى ستة مباحث،

تناول المبحث الأول مشكلة الدراسة وأهميتها، أما المبحث الثاني فقد تناول النظريات الاجتماعية التي فسرت التخلف والتنمية، وتناول المبحث الثالث معوقات التنمية. وأهم التحديات التي تواجه التنمية في المجتمع الليبي، أما المبحث الرابع فقد تم التركيز على منطقة الدراسة وإمكانيات التنمية، والمبحث الخامس فقد خصص للإجراءات المنهجية، في حين تناول المبحث السادس عرض وتحليل البيانات، ونتائج وتوصيات ومقترحات البحث.

ثانياً/ تحديد المشكلة:

يعاني ثلثا دول العالم اليوم من التخلف بشتى أنواعه وأشكاله، والمجتمعات العربية بالرغم من امتلاكها لمقدرات بشرية وطبيعية وحضارية إلاَّ أنها تعاني من هذه المشكلة.

والمجتمع الليبي محور هذه الدراسة عانى ويعاني من هذه الظاهرة منذ حقب زمنية متراكمة، منذ العهد العثماني عام 1551م إلى أن احتل من إيطاليا عام 1911م.

عانى المجتمع الليبي من الفقر والمرض، ناهيك عن الحروب التي خاضها، حيث لم يعرف الاستقرار طيلة الفترة السابقة، وفي العام 1951م استقلت البلاد، وما أن اتفق الشعب الليبي على حكومة وطنية يرأسها الملك إدريس السنوسي بدأت بوادر النفط والتنمية إلى أن حل عام 1969م الذي أطاح بالنظام الملكي، حيث عانت ليبيا طيلة أربعة عقود من الانفراد بالحكم، كل هذا انعكس على التنمية مما جعلها متعثرة حيث عانت مختلف المدن والقرى الليبية من التهميش والتخلف، مما وحَد كل هذا وحَّد الليبيين على التغير السياسي، وبالفعل، ففي 17 فبراير 2011م هبّ الشعب الليبي ليقوم بثورة تهدف إلى بناء دولةمنية أساسها الحرية والديمقراطية والعدالة والمساواة.

والجنوب الليبي عانى أكثر من غيره من المدن والقرى الليبية من التخلف نتيجة لقلة الأمطار وبعده عن المراكز الحضرية وقلة موارده في تلك الفترة، كل هذا جعل هذه المنطقة طاردة للسكان وتعاني من مشكلات اقتصادية متعددة، ومنطقة الشاطئ المستهدفة من الدراسة تعاني من مشكلات اجتماعية واقتصادية وإدارية وتنظيمية، مما أثر في تنميتها، بل أصبحت منطقة طاردة للسكان، حيث إن المئات من أبناء هذه المنطقة هاجروا إلى مدن الشمال خاصة مدينة طرابلس نتيجة لنقص الخدمات وانعدامها أحياناً، وأيضاً لما تعانيه هذه المنطقة من مشكلات اجتماعية واقتصادية وتنظيمية.

ثالثاً/ الأهمية:

في ضوء النتائج التي يتوصل إليها البحث، فإنها تتيح الفرصة للمخططين والمسؤولين والمؤسسات العامة والخاصة في المجتمع، صياغة برامج وإعداد خطط معينة تساعد على تنمية المجتمع في مختلف المجالات.

كما أنها تتيح الفرصة لأصحاب القرار، إصدار تشريعات وقوانين تساعد على التنمية، خاصة في المنطقة الجنوبية التي تعاني من مشكلة الطرد السكاني، إضافة إلى تسليط الضوء على المشاكل التي تعانيها ليبيا عموماً والمنطقة الجنوبية خصوصاً، ومن ثم يمكن إحداث تنمية مكانية، وأيضاً تنمية ثقافية تسهم في تقدمها.

رابعاً/ الأهداف:

1. التعرف على معوقات التنمية في المجتمع الليبي.
2. الكشف عن المشكلات التي تعانيها منطقة وادي الشاطئ وعلاقتها بتنميته.
3. معرفة الآليات والحلول العلمية للحد من ظاهرة التخلف.

خامساً/ التساؤلات:

1. ما هي معوقات التنمية في المجتمع الليبي عموماً؟
2. ما هي المشكلات التي تعانيها منطقة وادي الشاطئ؟ وما علاقتها بالتنمية؟
3. ما الحلول والآليات الاستراتيجية للحد من هذه الظاهرة؟

سادساً/ مفهوم التنمية:

لقد عرفت التنمية عدة تعريفات نظراً لشيوع هذا المفهوم واهتمام العديد من الهيئات والمؤسسات والمفكرين به، فمن أبرز هذه المفاهيم:

ـ تعريف الأمم المتحدة عام 1956م "بأنها العمليات التي يمكن بها توحيد جهود المواطنين والحكومة لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية ومساعدتها على الاندماج في حياة الأمة والمساهمة الكاملة في تقدمها. (شفيق، 1999م. ص13)

ويعرفها عبد الباسط حسن بأنها "عمليات تغيير اجتماعي تلحق بالبناء الاجتماعي ووظائفه بهدف إشباع الحاجات الاجتماعية للأفراد وتنظيم سلوكهم وتصرفاتهم وهي تعنى بدراسة مشاكلهم مع اختلافها، فهي تتناول كافة جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية وغيرها، فتحدث فيها تغيرات جذرية شاملة عن طريق المجهودات المخططة، والمتعمدة والمنظمة للأفراد والجماعات لتحقيق هدف معين. (عبد الباسط، 1970م ص99).

في حين يرى عبد المنعم شوقي بأنها ذلك الشكل المعقد من الإجراءات والعمليات المتتالية والمستمرة التي يقوم بها الإنسان في مجتمع ما من خلال عمل تغيير مقصود وموجه يهدف إلى إشباع حاجاته. (شوقي والدفراوي، 1976م. ص2).

من خلال ما سبق من مفاهيم للتنمية يتضح أنها عملية من العمليات الاجتماعية تهدف إلى تحسين أحوال الناس الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، من خلال آليات مختلفة، كل هذا من أجل إحداث التغيير الاجتماعي المقصود.

أما التعريف الإجرائي في هذه الدراسة:

فالتنمية تعني التغير الاجتماعي المخطط لمجموعة من العمليات الاجتماعية والاقتصادية، بهدف تغيير الأوضاع التي لم تعد تساير العصر واستحداث أوضاع جديدة، وإقامة تنمية مكانية تعتمد بالدرجة الأولى على الموارد المتوفرة في البيئة المحلية، ومن ثم تحسين أوضاع الناس من كافة الجوانب.

سابعاً/ الإطار النظري:

النظريات الاجتماعية المفسرة لظاهرة التخلف والتنمية:

لقد ظهرت اتجاهات مختلفة لتفسير قضايا التخلف والتنمية سيتم في هذا المبحث استعراض وتحليل أهم هذه الاتجاهات بإيجاز.

أولاً . الاتجاه الجغرافي:

يرى أنصار هذا الاتجاه أن العوامل الجغرافية مثل ارتفاع درجة الحرارة والرطوبة، والرياح الشديدة، كل هذا يؤدي إلى تفشي الأمراض، وضعف كفاءة الأرض، وبالتالي

انخفاض الإنتاج الزراعي والحيواني، أيضاً ضعف الموارد الطبيعية (شفيق، 1999م. ص21)، وبالرغم من أن معظم الدول النامية تقع في المناطق المدارية، فإن هذا الاتجاه أنتقد، حيث إن العامل الجغرافي لا يمكن أن يكون عاملاً رئيسياً في التخلف، خاصة وأن التقدم العلمي الهائل اليوم، استطاع أن يحل معظم المشكلات الجغرافية، خاصة وأن الشواهد اليوم تدل على عدم جدوى هذا الاتجاه، فاليابان تقع في منطقة حارة وتقل فيها الموارد الطبيعية واستطاعت أن تحقق معدلات مرتفعة في التنمية، ولعل الحضارات القديمة التي قامت في هذه المناطق دليل آخر على عدم فاعلية هذا الاتجاه.

ثانياً ـ الاتجاه الاجتماعي:

يشير هذا الاتجاه إلى عدة عوامل اجتماعية تؤدي إلى التخلف مثل العادات والتقاليد خاصة المرتبطة بالإنفاق الاستهلاكي في المناسبات الاجتماعية، كما أن الدول المتخلفة تتفشى فيها سلوكيات مثل السلبية واللامبالاة وعدم استغلال أوقات الفراغ الاستغلال الأمثل وعدم احترام قيمة الوقت، وعزوف الشباب والمرأة عن المشاركة في الإنتاج واحتقار العمل المهني واليدوي، وعدم توجيه المدخرات في الاستثمارات في مشروعات منتجة. كل هذا أدى إلى تفشي الفقر والجهل والأمراض (شفيق، 1999م. ص22).

ولا شك أن هذا الاتجاه شخَّص حالة المجتمعات المتخلفة وما تعانيه من مشكلات اجتماعية أثرت في تنميتها، ولعل المجتمعات العربية خير شاهد على هذا الاتجاه.

ثالثاً ـ الاتجاه السياسي:

يرى أنصار هذا الاتجاه أن السبب الرئيسي لتخلف المجتمعات المختلفة هو الاستعمار القديم والحديث، وفي هذا الصدد يؤكد "بتلهيم" أن هناك علاقة بين الاستعمار والتبعية والاستغلال السياسي والاقتصادي والتي أدت في النهاية إلى تخلف تعاني منه الدول النامية (شفيق، 1999م. ص26)، ولكن ما يلاحظ أن هناك دولاً استعمرت وحققت معدلات عالية من التنمية، وهناك دول لم تستعمر ولم تحقق تنمية.

رابعاً ـ الاتجاه الاقتصادي: يربط هذا الاتجاه بين التخلف وانخفاض معدل الدخل الفردي، وأهم الانتقادات التي وجهت لهذا الاتجاه كونه يغفل التفرقة بين بلدان العالم من حيث مستويات الأسعار والظروف الاقتصادية والاجتماعية في كل بلد على حدة، وكذلك الدخول

غير المنظورة، والتباين في مستويات الأسعار بين الدول المختلفة، واختلاف مفهوم الدخل القومي وطريقة تقديره من دولة إلى أخرى، كما لا يأخذ اعتبار الاستهلاك الذاتي خاصة وأن الشواهد اليوم كثيرة في هذا الاتجاه، فمثلاً دول الخليج العربي معدلات الدخل الفردي عالية، ولكنها تعاني من التخلف، بينما دولة مثل اليابان معدلات الدخل الفردي منخفضة ولكنها متقدمة.

خامساً ـ اتجاه النماذج والمؤشرات:

يسعى هذا الاتجاه إلى تحديد عناصر لكل من التخلف والتقدم وحصر عملية التنمية في اكتساب الدول النامية لعناصر التقدم السائدة في الدول المتقدمة، في شكل مؤشرات عديدة ومتنوعة (تيماشيف، 1983م، ص369).

ولكن هذا الاتجاه تعرض للنقد الشديد، حيث إن هذه المؤشرات غير صادقة، حيث نجد مثلاً مؤشر الدخل يرتفع في دول متخلفة وينخفض في دول متقدمة، وأيضاً معدل التحضر قد يكون عالياً في دول متقدمة والعكس في دولة متقدمة.

سادساً ـ الاتجاه التطوري:

تقوم فكرة هذا الاتجاه على فكرة مؤداها أنه لا يمكن لأي مجتمع أن يصل إلى درجة عالية من النمو إلا بعد أن يمر بمراحل معينة، أشهر هذه المراحل يحددها "روستو" في خمس، وهي: (تيماشيف، 1983م. ص373)

1. المجتمع التقليدي.
2. التهيؤ للانطلاق.
3. الانطلاق.
4. النضج.
5. الاستهلاك الوفير.

ومما يؤخذ على هذا الاتجاه أنه حدد التنمية في مراحل معينة، جامدة، بينما الشواهد تدحض هذا الاتجاه، فنجد دولاً تقدمت ولم تمر بهذه المراحل مثل اليابان وغيرها.

سابعاً ـ الاتجاه الانتشاري:

يحاول هذا الاتجاه تحديد العناصر المادية والثقافية التي يمكن نقلها من الدول المتقدمة، إلى الدول النامية بهدف تنميتها، ويتم النقل عبر وسائل مختلفة مثل الإعلام والمنظمات المختلفة، والتعليم والسياحة (عثمان، ب.ت، ص ص144-145).

ويتم النقل من عواصم الدول المتقدمة إلى عواصم الدول المتخلفة، ثم تنتشر في العواصم الإقليمية.

ومما يؤخذ على هذا الاتجاه كون التقنية توجد بها هوة بين الدول المتقدمة والدول النامية، كما أن العناصر الثقافية تختلف من مجتمع إلى آخر، فلكل مجتمع ثقافة تميزه عن غيره.

ثامناً ـ الاتجاه السلوكي:

يقوم هذا الاتجاه على فكرة مؤداها أن درجة الواقعية الفردية أو الحاجة إلى الإنجاز هي الدعامة الأساسية للتنمية الاقتصادية، أي أن العوامل السيكولوجية لها دورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث إن الأفكار لها دور مهم في تشكيل التاريخ بعكس الجوانب المادية (حسين، ب.ت، ص580).

يتضح مما سبق أن الاتجاهات السابقة بالرغم من أنها تناولت قضية التخلف والتنمية، والآليات التي يمكن أن تتبناها الدول المتخلفة لتخفيف معدلات عالية في التنمية، فإنها تعرضت للنقد الشديد، ما يجعل كل مجتمع من المجتمعات المختلفة تتبنى بعض الأفكار الإيجابية في هذه الاتجاهات، خاصة وأنها شخَّصت أسباب تخلف هذه المجتمعات من منظور عام.

الدراسات السابقة:

لقد أجريت العديد من الدراسات في مجال معوقات التنمية، يتم استعراض بعض هذه الدراسات التي لها علاقة بالدراسة الحالية:

دراسة (عبد الدائم، 1989م):

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر العوامل الثقافية والاجتماعية والنفسية في إعاقة تنمية المجتمع.

وقد توصلت إلى جملة من النتائج من أهمها:

1. لا يزال المجتمع العربي يزدري العمل المهني والحرفي، حيث نجد التدافع الكبير على أنواع التعليم النظرية والأكاديمية والإحجام عن ارتياد التعليم المهني والتقني.
2. أن كثيراً من الآباء يهدفون من إرسال أبنائهم إلى المدارس تحريرهم من العمل المهني اليدوي، وتوفير فرص جديدة من أجل الارتقاء الاجتماعي.
3. رفض اشتغال المرأة في المجتمع العربي لبعض الأشغال وقبول اشتغالها بأشغال محدودة (كالتعليم والتمريض)، كما أن نسبة الأمية في المجتمع العربي بين النساء عالية تفوق 75% من مجموع سكان الوطن العربي.

دراسة (قرزة، 2007م):

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على بعض المشكلات التي تعترض العملية التنموية في المجتمع المدروس، سواءً أكانت بشرية أو مادية أو بيئية.

واستخدم الباحث المنهج الوصفي، أما وسيلة جمع البيانات فهي الاستبيان، حيث طبق على عينة عشوائية قوامها (150) مفردة من جميع القيادات الشعبية والإدارية والخبراء بمنطقة مزدة، وأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

1. التعصب القبلي، ما انعكس على عدم تنمية المنطقة.
2. نقص الوعي الثقافي بأهمية التنمية، وضعف مشاركة المواطنين في المشاريع.
3. عدم وجود الموضوعية عند اختيار العناصر القيادية بالمجتمع، ما أدى إلى اختيار عناصر غير كفؤة (المحصاصة الاجتماعية).

دراسة (الأبيض، 2009م): حاولت هذه الدراسة معرفة الحقوق الاجتماعية والاقتصادية للمرأة وعلاقتها بعمليات التنمية الاجتماعية في المجتمع الليبي.

واستخدم الباحث المنهج التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي.

وقد توصلت الدراسة إلى أن المرأة تواجه صعوبة تحول دون مشاركتها في عمليات التنمية الاجتماعية بنسبة 20%، وأيضاً رغبتها في العمل قريباً من مسكنها يعيق مساهمتها في عمليات التنمية الاجتماعية بنسبة 25.5%، كما أن خروجها للعمل وتركها لبعض مسؤولياتها المنزلية والاجتماعية تمنعها من نيل حقوقها، كما تحد من مشاركتها في عمليات التنمية بنسبة 35%، والعادات والتقاليد الثقافية الشائعة في المجتمع الليبي تعد أحد العوائق، كما أنها تصنع حواجز أمام عمل المرأة في قطاعات مختلفة، مما يعيق مساهمتها في عمليات التنمية الاجتماعية.

دراسة (الشبعان، 2014م):

تتمحور مشكلة الدراسة في كون منطقة (ضرية) بمحافظة القصيم تواجه صعوبات عدة أخرت تنميتها على الرغم من توافر الإمكانات التي يمكن أن تساعدها في التنمية المحلية لو استطاع أهلها استثمارها، حيث تهدف هذه الدراسة الوصول إلى معرفة معوقات التنمية في منطقة ضرية بمحافظة القصيم، وأثرها في ضعف دور الأهالي المشاركة في التنمية والبحث في أفضل السبل لتنمية المنطقة، عن طريق إشراك المجتمع المحلي في التنمية، وتم استخدام المنهج الوصفي.

وقد توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها ما يأتي:

1. ارتفاع نسبة الأمية بين الآباء والأمهات وتدني مستوى الدخل.
2. هجرة العديد من المؤهلين علمياً إلى المراكز الحضرية فساعد ذلك على ضعف المؤسسات الاجتماعية.
3. نقص البيانات كان له دور في ضعف تخطيط برامج التنمية.

تعقيب على الدراسات السابقة:

من خلال استقراء نتائج هذه الدراسات نجد أنه قد تباينت العينات التي أجريت عليها الدراسات والأدوات المستخدمة فيها، واختلفت متغيرات الجنس ومستوى التعليم، وحجم

العينة، وتباينت الأدوات التي استخدمت في جمع بيانات هذه الدراسات، كما أنها تباينت من حيث الأهداف.

أوجه الاستفادة من الدراسات السابقة:

1. تدعيم نتائج الدراسة الحالية وتدعيم الإطار النظري بالنتائج التي توصلت لها الدراسات السابقة.
2. معرفة أوجه النقص في الدراسات السابقة ومحاولة سدها في الدراسة الحالية.
3. معرفة الأساليب المنهجية المستخدمة والوسائل الإحصائية المتبعة في الدراسات السابقة.

معوقات التنمية:

سيتم عرض وتحليل ومناقشة أهم معوقات التنمية في بلدان العالم الثالث بإيجاز، خاصة وأن هذه الدول تكاد تعاني من نفس المشكلات.

أولاً: العائق الاجتماعي:

في معظم دول العالم الثالث ترتفع معدلات الزيادة السكانية التي لا تتناسب مع الإنتاج، وما يترتب على هذه الزيادة الهائلة من خدمات مجتمعية، ناهيك عن تفاقم المشكلات الاجتماعية والاقتصادية إضافة إلى سوء توزيع السكان جغرافياً، أي خلل في النسق الايكولوجي وارتفاع نسبة الأمية وسوء التغذية وتفشي الأمراض، وهذا يلاحظ في دول مثل الهند ومعظم الدول الأفريقية.

ثانياً: العائق الاقتصادي:

العديد من دول العالم الثالث لا زالت تعاني من التبعية الاقتصادية للدول المتقدمة، والمتمثل في التبعية التجارية وسيطرة رؤوس الأموال على المؤسسات التجارية في الدول النامية، أيضاً ضعف التباين الصناعي حيث العديد من هذه الدول تفتقر إلى التصنيع المتطور والثقيل، إضافة إلى ضعف البنيان الزراعي لعدم اعتماده على الميكنة الحديثة، وزراعة مساحات واسعة من الأرض.

أيضاً ضعف الموارد الطبيعية وعدم استغلالها الاستغلال الأمثل، إضافة إلى نقص رؤوس الأموال، وعادة ما ترجع أسباب هذا النقص إلى نقص الادخار، والاكتناز والادخار السلبي والاستثمار غير المنتج وهروب رؤوس الأموال إلى الخارج، إضافة إلى تضخم النفقات الإدارية، كل هذا بدوره يؤدي إلى البطالة، وما تسببه هذه الظاهرة من آثار سلبية على التنمية في المجتمع.

ثالثاً: العائق السياسي:

يأتي على رأس المعوقات السياسية، التبعية السياسية، حيث تمارس الدول المتقدمة ضغوطات على الدول النامية حتى تضمن وجود نظام حكم سياسي موالٍ لها، إضافة إلى ما تشهده دول العالم الثالث من عدم الاستقرار السياسي نتيجة لغياب الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان، أضف إلى ذلك الحروب الأهلية والاضطرابات والاحتلال العسكري أحياناً.

رابعاً: العائق الإداري:

تعد الإدارة الناجحة من أبرز المؤشرات على رقي الدول والمجتمعات ودول العالم الثالث اليوم تكاد تنعدم فيها الإدارة الجيدة، وهذا واضح ومنعكس تماماً على المؤسسات والأجهزة الحكومية في هذه الدول، نتيجة لسوء توزيع الاختصاصات وتدخل اعتبارات أخرى في العمل الإداري مثل الواسطة والمحسوبية، أيضاً تقليدية القوانين الإدارية وعدم مسايرتها للإدارة الحديثة وسيادة الإدارة البيروقراطية.

خامساً: العائق الثقافي:

تسود معظم دول العالم الثالث ثقافة لا زالت تقليدية لا تساير العصر، فإذا نظرنا إلى الأسرة نجدها يسود فيها النظام الأبوي (البطركي) وما يتحقق به من مفهوم للتبعية.

فالتنشئة الاجتماعية أقرب إلى السلطة منها إلى الحرية، فغالباً ما نجد خاصة في البيئة العربية ثلاث بيئات ايكولوجية سياسية وهي (البادية والريف والحضر)، كل واحد يفرز قيماً ومواقف خاصة (عبد الدائم، 1989م)، ففي مجتمعات العالم الثالث تسود سلوكيات خاطئة متعددة مثل العصبية والقبلية واحترام أعراف القبيلة لا قوانين الدولة والسلطة الحاكمة، والنظرة الدونية للعمل اليدوي والمهني، وعدم تقدير المرأة، كما تسود في هذه المجتمعات

الأمية والجهل، أضف إلى ذلك العادات والتقاليد المرتبطة بنمط الاستهلاك بدافع حب التفاخر والتظاهر وأيضاً العوامل الثقافية المرتبطة بتوجيه المدخرات في استثمارات غير منتجة وعدم استغلال وقت الفراغ الاستغلال الأمثل، وعدم وضع الإنسان المناسب في المكان المناسب والسلبية واللامبالاة والاستسلام للأمر الواقع والتمسك بالقديم والتباهي به. أضف إلى ذلك التطرف الديني وتفشي بعض الأفكار والأيديولوجيات المتطرفة خاصة منها ما يدعو للعنف.

أما المجتمع الليبي فيعاني من تحديات سيتم مناقشتها في المبحث التالي.

التحديات التي تواجه التنمية في المجتمع الليبي:

لقد عانى المجتمع الليبي طيلة الفترة السابقة من التخلف بشتى أنواعه وأشكاله، فما أن حل عام 2011م قام الشعب الليبي بثورة 17 فبراير التي أطاحت بنظام معمر القذافي، وما أن سقط النظام حتى أصبحت البلاد تواجه تحديات عدة، عرقلت التنمية في المجتمع، ففي هذا المبحث سيشير الباحث إلى أهم تلك التحديات.

1. **ظاهرة انتشار السلاح:** تعد هذه الظاهرة على رأس الظواهر التي يعانيها المجتمع الليبي إذ إن الآلاف من الليبيين يحملون الأسلحة الخفيفة، إضافة إلى التشكيلات العسكرية التي تمتلك أسلحة متوسطة وثقيلة وبعض هذه التشكيلات غير منضوي تحت رئاسة أركان الجيش الليبي، حيث أصبحت هذه التشكيلات تفرض أحياناً آراءها على الحكومة، وتسيطر على المراكز الحيوية مما يضعف من الأمن العام في البلاد، ويقدر عدد الأسلحة المنتشرة في ليبيا بحوالي 20 مليون قطعة سلاح، وهذه المشكلة أثرت حتى في دول الجوار، إذ إن بعض الأسلحة تهرب إلى هذه الدول مما يؤثر سلباً في أمنها.

2. وجود العديد من التشكيلات المسلحة غير تابعة لوزارة الدفاع وبعضها يتبع الوزارة ولكن قد لا يأتمر بأوامرها مما جعلها تهدد السلم والأمن الوطني، فمثلاً بعض هذه التشكيلات تسيطر على الموانئ النفطية، مما أثر في الاقتصاد الوطني الذي يعتمد اعتماداً رئيسياً على النفط.

3. عدم تفعيل الأجهزة الأمنية مثل جهاز الجيش والشرطة والأجهزة القضائية، مما جعل الدولة عاجزة عن حماية مؤسساتها ومرافقها الحيوية، مثل الحقول النفطية والمصارف

والمطارات والموانئ والحدود، كل هذا أثر في تأخير المصالحة الوطنية وعودة المهجرين والنازحين والموقوفين.

4. وجود الآلاف من المواطنين الليبيين النازحين والمهجرين بدول الجوار وغيرها خاصة من كانوا متصدرين المشهد السياسي في النظام السابق.

5. تنامي ظاهرة الهجرة غير الشرعية، وما سببته هذه الظاهرة من آثار انعكست سلباً على الأمن والسلم والاقتصاد الوطني.

6. تفشي ظاهرة تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية خاصة وأن ليبيا أصبحت دولة عبور ومتاجرة للمخدرات ولا يخفى على أحد ما سببته هذه الظاهرة وما تسببه من مشكلات عديدة.

7. ارتفاع نسبة الجريمة خاصة جرائم الاغتيالات والخطف والحرابة والتفجيرات والسرقة بالإكراه والقتل على أتفه الأسباب.

8. انتشار ظاهرة التطرف بشتى أنواعه وأشكاله خاصة التطرف الديني.

9. تفشي الشائعات في أوساط المواطنين الليبيين خاصة من قبل بعض وسائل الإعلام مما سببت في هلع المواطنين والقلق والخوف، والازدحام على محطات الوقود والمصارف وغيرها.

10. عدم السيطرة على الحدود خاصة الحدود الجنوبية، مما أدى إلى تدفق الهجرة غير الشرعية، وأيضاً تنامي تجارة المخدرات وأيضاً تهريب وبيع الأسلحة والوقود والسلع التموينية وغيرها.

11. الصراعات القبلية بين القبائل والعائلات والمناطق وأسبابها متعددة أحياناً أسباب اجتماعية وأحياناً اقتصادية أو سياسية.

12. سوء الأحوال الاقتصادية لبعض الأسر الليبية حيث تعاني بعض الأسر من محدودية الدخل.

13. ارتفاع نسبة المعاقين والجرحى، خاصة إبان الثورة مما يتطلب من المجتمع توفير مبالغ لتغطية نفقاتهم وأيضاً تأهيلهم.

14. عزوف العديد من المواطنين عن الإدلاء بأصواتهم والمشاركة في العملية السياسية، وعدم رضى العديد من المواطنين عن أداء الحكومة، إضافة إلى عدم اقتناع

بعض المواطنين بثورة 17 فبراير مما جعل بعضهم يقف حجر عثرة في تقدمها وتحقيق أهدافها.

15. ارتفاع نسبة حوادث الطرق، نتيجة لعدم احترام قوانين المرور وسوء الطرق.

16. مطالبة بعض المواطنين بالنظام الفدرالي، وتخوف بعضهم من تقسيم البلاد دويلات، إضافة إلى مطالبة بعض مكونات المجتمع الليبي بدسترة لغاتهم، وبعضهم من يطالب بأن تكون الشريعة الإسلامية هي المصدر الوحيد والرئيسي في الدستور، والبعض الآخر يرى في تطبيق الشريعة مع الاستفادة من الأنظمة الليبرالية.

المجتمع الليبي وإمكانيات التنمية:

قبل التطرق إلى إمكانيات التنمية في المجتمع الليبي تجدر الإشارة بإيجاز إلى أهم الأحداث التي شهدها المجتمع خلال الفترة السابقة، وذلك لارتباطها بالتنمية.

لقد عانى المجتمع الليبي من التخلف بشتى أنواعه وأشكاله نتيجة لما تعرض له من احتلال أرضه في العصر الحديث، ففي العام 1911 احتلت القوات الإيطالية ليبيا، ودافع الليبيون ببسالة عن وطنهم، وتكبدت البلاد ويلات هذه الحرب، وازداد الليبيون فقراً وتخلفاً نتيجة لهذه الحرب، وما أن حلَّ العام 1943 حتى أصبحت ليبيا ساحة للحرب العالمية الثانية، خاصة وأن إيطاليا كانت طرفاً في هذه الحرب، وبعد مشاركتها في هذه الحرب وبجهود من الوطنيين الليبيين اعترفت الأمم المتحدة باستقلال ليبيا عام 1951م، وتم الاتفاق على السيد/ ادريس السنوسي يكون ملكاً على ليبيا عام 1951م، ففي تلك الفترة القصيرة استقرت فيها الأوضاع، وبدأت بوادر الدولة والتنمية في الظهور خاصة بعد اكتشاف النفط عام 1959، وبالفعل بدأت الخطط التنموية التي انعكست على البلاد منذ العام 1963.

وفي العام 1969م شهدت البلاد تغييراً سياسياً حيث أطيح بالنظام الملكي لتدخل البلاد في حقبة تاريخية أخرى، الذي حكم فيها معمر القذافي البلاد حوالي 42 سنة شهدت بداياتها نوعاً من الاستقرار واستكمال بعض الخطط التنموية، ولكن هذا لم يدم طويلاً ففي العام 1973م بسبب عدم رضى بعض القيادات العسكرية على هذا الحكم وأيضاً بعض فئات الشعب، خاصة بعد تراجع معدلات التنمية، إضافة إلى ما عاناه المجتمع الليبي من

الاستبداد والديكتاتورية، وعدم التداول على السلطة، كل هذا دفع الليبيين إلى المطالبة بالتغيير السياسي، وما أن حل عام 2011م حتى شهدت البلاد تغييراً سياسياً آخر إثر ثورة شعبية أطاحت بهذا النظام قامت في 17 فبراير 2011م. وفي الفترة من 2011م إلى 2014م يومنا هذا لم تشهد البلاد تغييراً أو تنمية نتيجة لوجود العديد من التشكيلات العسكرية، وانتشار الأسلحة وعدم تفعيل الجيش والشرطة والقضاء، إلاَّ أن الشعب الليبي في هذه الفترة البسيطة شعر بالحرية والديمقراطية التي غابت عنه سنين طويلة.

والمجتمع الليبي اليوم وهو يؤسس لدولة الحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان وهذا ما نادت به ثورة 17 فبراير، فإن هذه البلاد لها من الإمكانيات ما يؤهلها لذلك وأهم تلك الإمكانيات تتمثل في الآتي:

1. الموقع الاستراتيجي:

تتميز ليبيا بموقع استراتيجي حيث تقع في الوسط الشمالي من قارة أفريقيا، وتطل على البحر المتوسط بساحل يبلغ طوله حوالي 2000 كم، وهي تقابل الدول الأوروبية، كل هذا يجعلها استثمار هذا الموقع في التنمية مثل تطوير الموانئ، حتى تستفيد الدول الأفريقية المغلقة من هذه الموانئ، وإقامة السكك الحديدية، والطرق البرية، والمطارات، أي باستطاعتها أن تستفيد من هذه الخدمات، إضافة إلى تطوير صيد وتعليب الأسماك. أيضاً مساحتها الجغرافية كبيرة إذ تبلغ حوالي 1775000 كلم^2، وهذه المساحة يمكن الاستفادة منها في إقامة المصانع العملاقة، كما أن هذه المساحة الكبيرة تجعل إنتاجها الزراعي متنوعاً.

2. الموارد الطبيعية:

تعتمد ليبيا في اقتصادها على النفط، حيث يوجد احتياطي كبير في باطن الأرض، كما توجد معادن أخرى مثل الحديد والفوسفات والغاز، إضافة إلى المياه الجوفية خاصة حوض مرزق، إضافة إلى الطاقة المتميزة مثل طاقة الرياح والشمس.

3. الموارد البشرية:

يعد العنصر البشري في ليبيا ضئيلاً إذ إن سكان ليبيا اليوم يبلغ حوالي ستة ملايين نسمة وهذه النسبة ضئيلة بالمقارنة بهذه المساحة الواسعة، مع العلم بأن المجتمع

الليبي يوصف بأنه شباب حيث تزيد نسبة الشباب عن 60%. وبما أن ليبيا موقعها استراتيجي يمكن أن يستفيد من العمالة العربية والأفريقية في التنمية الاقتصادية.

من أهم ما يميز المجتمع الليبي ترابط كل مكوناته، كما أن الثقافة السائدة متقاربة خاصة وأن الغالبية العظمى عرب يدينون بالدين الإسلامي على مذهب الإمام مالك، ولا توجد فيها طوائف.

مما سبق يتضح أن ليبيا لها إمكانيات تنموية هائلة يمكن الاستفادة منها في التنمية، وفي المحور التالي سيعرض الباحث ويحلل إمكانيات التنمية في منطقة الدراسة.

منطقة الدراسة وإمكانيات التنمية:

سيتم في هذه الفقرة تناول أهم إمكانيات التنمية في منطقة الدراسة بإيجاز.

أولاً: الموقع:

تقع منطقة وادي الشاطئ في القسم الشمالي من حوض مرزق بمنطقة فزان، وهي تمتد على شكل وادٍ يبلغ طوله حوالي 200 كم تقريباً من الشرق إلى الغرب، وبعرض يتراوح ما بين 10–20 كم (أي 15 كم في المتوسط).

أما مساحة الوادي وحدوده: فتبلغ مساحته حوالي 97160 كيلواً متراً مربع وتمثل ما نسبته 5.5% من مجموع مساحة ليبيا، وحدوده الطبيعية يقع في الحافة الجنوبية للحمادة الحمراء في الشمال ورمال زلاف في الجنوب والجنوب الشرقي والجنوب الغربي ووادي كتّير في الشرق. (الأجواد وآخرون، ب – ت، ص4).

ثانياً: التكوينات الجيولوجية: (الأجواد، وآخرون، ب – ت، ص6)

التكوينات الجيولوجية في الوادي تتكون من صخور مختلفة بعضها له أهمية اقتصادية من أهمها:

أ. **الصخور الرملية:** وهي صخور تمتاز بالصلابة، تستخدم في الخرسانة العادية ورصف الطرق.

ب. **الصخور الكاربوناتية:** وهي صخور تمتاز بالصلابة هي الأخرى وتستغل في صناعة الخرسانات التي تتطلب مقاومة كبيرة للضغط، كذلك يمكن أن تستغل في بعض الصناعات كصناعة الإسمنت وصناعة أحجار الزينة.

ج. **الصخور الطينية:** تستخدم في صناعة الخزف والفخار، ويوجد هذا الطين على مقربة من وادي إدري ويحتوي على 60% تقريباً من الكاولين.

د. **الرمال:** وهذه تنتشر على امتداد الحدود الجنوبية للوادي، وهي مهمة جداً في صناعة القوالب والآجر الجيري الرملي.

ثالثاً: الموارد المعدنية فهي كالآتي:

أ. **خام الحديد:** من أهم الموارد المعدنية بالوادي، حيث أثبتت الدراسات أن الإقليم يمتلك احتياطياً كبيراً من هذا الخام، إذ يقدر بحوالي 1800 مليون طن من خام الحديد، وتقع حقوله الرئيسية في جنوب تاروت وأشكدة والديسة، وقد استدل على وجود احتياطي آخر من الخام يزيد على 200 مليون طن وأغلب الحديد من نوع الهيماتيت.

ب. **المنجنيز:** وهو من المعادن المهمة التي تحتاجها صناعة الحديد ودلت الدراسات على وجوده في شمالي قيرة على شكل عروق حاوية ضمن الطبقات الحاملة للحديد.

ج. **الفوسفات:** تنتشر في الوادي طبقات رقيقة الصخور فوسفاتية تركيبها يعادل تركيب خامات الفوسفات التي تستخرجها بعض البلدان المنتجة للفوسفات إلا أن سمك الطبقات الموجودة في الوادي يحول دون استغلالها على نطاق صناعي.

د. **أملاح البوتاسيوم والكبريت:** توجد كميات كبيرة في رواسب قرب منطقة إدري.

هذه الموارد المعدنية هي أصل النمو الحضري المستقبلي، فهي تزيد من نسبة العمالة الصناعية، وتساهم في تطوير النشاط الصناعي وقطاعي النقل والاسكان في الإقليم. (الأجواد، وآخرون، ب – ت، ص7)

رابعاً: مظاهر السطح: يمكن تقسيم أراضي الوادي تبعاً لعوامل تكوينها وخواصها الظاهرية والطبيعية والكيميائية إلى أربع وحدات رئيسية وهي:

1. الأراضي الرسوبية، وهذه تكونت بالترسيب بفعل المياه الجارية والسيول والرياح ولا سيما في الأراضي المنخفضة من الوادي، وتشمل أراضي خشنة القوام جيرية وأراضي رمادية طبقية (طفلية) وهذه الأراضي الصالحة للزراعة.

2. الأراضي الحجرية، وهي أراضٍ حجرية جرداء توجد مجاورة للحافات المرتفعة في غالبيتها.

3. أراضي الكثبان الرملية، تقع في القسم الجنوبي من الوادي، وهي عبارة عن أراضٍ تغطيها تجمعات من الرمال الخشنة والناعمة الصفراء ويطلق عليها في العادة رمال الزلاف.

خامساً: المناخ:

تتغلب الظروف المناخية الصحراوية على كافة أنحاء الوادي، فهو يقع في نطاق مناخ صحراوي شديد الحرارة والجفاف في أغلب شهور السنة. وأقصى وأعظم درجة للحرارة تتراوح بين 5° – 29°م في يناير. و17°م – 47°م في يوليو. أما الرياح فهي تهب من الجهتين الشمالية الشرقية والشرقية، ويتراوح معدل سرعتها بين 7 إلى 16 عقدة في فصل الصيف. أما في فصل الشتاء فتسود المنطقة الرياح الغربية ويتراوح معدل سرعتها بين 4 و10 عقدة، وخلال فصل الربيع تهب الرياح الجنوبية (القبلي) الحارة والجافة المحملة بالرمال والأتربة.

أما بالنسبة للرطوبة والأمطار فإن الإقليم جاف والرطوبة النسبية فيها منخفضة، ومعدل سقوط الأمطار السنوي لا يتعدى 8.61 ملم.

أما تربة المنطقة فهي تربة طينية تعلوها قشرة من الأملاح، وهي تربة صحراوية رصاصية اللون إلى فاتحة.

سادساً: مصادر المياه:

يشتهر وادي الشاطئ بالعيون والآبار المتدفقة التي تتدفق منها كميات كبيرة من المياه تقدر بحوالي 30.000.000 متر مكعب في السنة (الأجواد، وآخرون، ب – ت، ص11)

سابعاً: السكان:

وصل عدد سكان وادي الشاطئ حسب أول تعداد عام 1954م حوالي 15870 نسمة، أما عام 1964م فزاد ليصل إلى 18723 نسمة 1974م حوالي 27178 عام 1984م كان عددهم 46956، أما عام 1995م فحوالي 64869، في حين عام 2001م حوالي 72576 نسمة. وعام 2014م حوالي 100000 نسمة. (السجل المدني الشاطئ، إحصائيات غير منشورة).

مكونات النمو السكاني:

يتوقف النمو السكاني في هذه المنطقة على عنصرين مهمين هما:

1. الزيادة الطبيعية، حيث إن معدل الزيادة الطبيعية يبلغ 3.1%.
2. **الهجرة:** في الخمسينيات والستينيات كانت الهجرة المغادرة أوضح من الهجرة الوافدة، حيث هاجر العديد من الأسر إلى مناطق الشمال، بالإضافة إلى مدينة سبها. أما في فترة السبعينيات والثمانينيات فقد كانت الهجرة الوافدة أكثر وضوحاً سواء من داخل ليبيا أو من خارجها وبلغ إجمالي عدد الوافدين حوالي 756 نسمة حسب إحصاءات السجل المدني.

المراكز العمرانية:

يتوزع سكان وادي الشاطئ على عدد من المراكز العمرانية التي تنتشر انتشاراً طولياً على امتداد الوادي من الشرق إلى الغرب (حوالي 150 كيلومتر) حيث تربط معظمها طريق رئيسية واحدة، في حين لا تبعد بقية المراكز عن هذه الطريق بأكثر من 7 كيلومترات، إضافة إلى بعض المحلات الصغيرة مثل دبدب التي تتبع أشكدة، عين هويدي وحي العزمة اللذين يتبعان أقار وعين المشاشية التي تتبع قطة، وقصر العرائسية الذي يتبع الزهراء، وحي الأصفر الذي يتبع محروقة.

مما سبق يتضح أن منطقة وادي الشاطئ تمتاز عن غيرها من المناطق بكونها بموقعها الجغرافي المهم، حيث تقع في الوسط الغربي، إضافة إلى كون سكانها ينتشرون على طول الوادي، أضف إلى ذلك المساحة الجغرافية الكبيرة التي يشغلها الإقليم، والموارد المعدنية، مثل خام الحديد، والمنجنيز والفوسفات، وأملاح البوتاسيوم والكبريت، إضـــافةً إلى

جدول رقم (1)

يوضح المراكز العمرانية بالشاطئ

اسم المركز	عدد السكان	اسم المركز	عدد السكان
أشكدة	1609	تاروت	1837
أبو غردفة	325	تامزاوة	4492
قيرة	5111	قطة	468
براك	12960	برقن	4013
الزوية	2787	أبوقدقود والقلة	1455
شهداء القارة	390	الزهراء	1470
محروقة	3000	ونزريك	3772
العيون	1569	تمسان	2248
الديسة	998	المنصورة	1463
القرضة	3533	ادري	3433

المصدر: الأجواد، وآخرون، ب – ت، ص28.

الصخور الكاربونية والطينية والرملية، أضف إلى ذلك المياه الجوفية، أي إن وادي الشاطئ له إمكانيات هائلة لإقامة قاعدة صناعية متطورة، ولكن بالرغم من هذه الإمكانيات فإن الشاطئ لازال يعاني من عدم الاستغلال لهذه الموارد نظراً لعدة أسباب، الدراسة الميدانية التالية ستكتشف الأسباب التي تعيق التنمية في هذا الوادي.

الإجراءات المنهجية:

منهج البحث:

يستخدم الباحث المنهج الوصفي عن طريق المسح الاجتماعي، حيث يتيح لنا هذا المنهج جمع معلومات عن عوائق التنمية في المجتمع الليبي عموماً وتحليلها، إضافة إلى تشخيص هذه الظاهرة خاصة في منطقة وادي الشاطئ، من واقع مجتمع الدراسة.

عينة البحث:

تم اختيار عينة عشوائية قوامها 157 مفردة من مؤسسات المجتمع المدني والقيادات الاجتماعية والمسؤولين على برامج التنمية، أما وسيلة جمع البيانات فاعتمدت هذه الدراسة على الاستبيان المغلق.

خامساً/ مجالات البحث:

1. **المجال البشري:** تم اختيار العينة العشوائية البسيطة الطبقية من مؤسسات المجتمع المدني وأخرى تمثل القيادات الاجتماعية تتكون من الشباب وزعماء القبائل والقيادات النسائية وأيضاً عينة أخرى من المسؤولين وقادة المجتمع المحلي (المجالس المحلية) وأصحاب القرار في منطقة الدراسة.

2. **المجال المكاني:** تجرى هذه الدراسة بمنطقة وادي الشاطئ، وهي منطقة تقع في جنوب غرب ليبيا، وتقع جنوب العاصمة طرابلس وتبعد عنها حوالي 800 كم وحدودها شمالاً الحمادة الحمراء وغرباً الحدود الجزائرية وشرقاً منطقة الجفرة، وجنوباً مدينة سبها.

3. **المجال الزماني:** تجرى الدراسة في الفترة من اكتوبر 2013 إلى سبتمبر 2014.

مجتمع البحث:

يتكون مجتمع البحث من المواطنين المقيمين في منطقة وادي الشاطئ من الذكور والإناث، وتكون هذا المجتمع من ثلاث فئات تتمثل الفئة الأولى في قادة المجتمع المحلي والمسؤولين وأصحاب القرار الرسمي، والبالغ عددهم (90) مفردة.

والفئة الثانية تمثل القيادات الاجتماعية من الشباب وزعماء القبائل والقيادات النسائية والبالغ عددهم (118) مفردة.

والفئة الثالثة تمثل الأفراد المنضمين إلى مؤسسات المجتمع المدني من جمعيات ومنظمات وغيرها والبالغ عددهم (195) مفردة.

وبالتالي يكون العدد الكلي لمجتمع الدراسة (403) مفردة.

وحدة الاهتمام نوع العينة:

تقرر اختيار عينة هذا البحث بطريقة العينة العشوائية الطبقية النسبية، بحيث تمثل الفئات في العينة بنسب تعكس نسب تمثيلها في المجتمع.

وعلى اعتبار أن هذا الأسلوب من العينات أكثر دقة وأكثر تمثيلاً لمجتمع البحث (مصطفى وغنيم، 2013م. ص164)، والعينة العشوائية لها درجة احتمال عالية بانها ستكون عينة ممثلة للمجتمع تمثيلاً جيداً، أي أن جميع المفردات تتساوى في فرص الاختيار. (التير، 1995م. ص145).

سحب العينة:

ولتطبيق هذا الأسلوب، فقد حرص الباحث على أن تكون العينة ممثلة لجميع شرائح المجتمع، حيث تم تقسيم المجتمع إلى ثلاث طبقات، وكل طبقة بها كل الشرائح من ذكور وإناث ومختلف الأعمار والوظائف.

حيث قرر الباحث حجم العينة وهي (157) مفردة، ثم قام بتجزئتها إلى نسب تتناسب وحجم الفئات وتم تحديد عدد وحدات العينة كل فئة عن طريق ضرب حجم العينة في مجموع أفراد العينة وقسم حاصل الضرب على مجموع أفراد المجتمع. (التير 1995م. ص150).

الجدول رقم (2)

يوضح توزيع أفراد العينة حسب الفئات المختارة

ت	اسم المجتمع	العدد الكلي	عدد أفراد العينة
1	قادة المجتمع المحلي والمسؤولون	90	35
2	القيادات الاجتماعية (زعماء القبائل – القيادات الشبابية والقيادات النسائية.	118	46
3	مؤسسات المجتمع المدني.	195	76
4	المجموع	403	157

الأساليب الإحصائية المستخدمة:

نظراً لأن هذا البحث يحاول معرفة أسباب عوائق التنمية في منطقة البحث فقد تم استخدام التكرارات والنسب المئوية للإجابة على تساؤلاته.

إعداد وتطوير وسيلة جمع البيانات:

استهدف البحث الحالي معرفة معوقات التنمية في منطقة وادي الشاطئ، وقد استخدم الباحث الاستبيان المغلق كوسيلة لجمع البيانات على اعتبار أن هذه الوسيلة مختصرة للجهد والوقت، ولأن الاستبيان يمكن الباحث من الحصول على معلومات كثيرة وبطريقة سهلة وسريعة (مقياس ليكرت وتكونت سلالم كل مقياس رتبي من خيارين أوافق ولا أوافق)، وقد مرَّ الاستبيان النهائي لهذا البحث بهذه المرحلة وهي مراجعة الدراسات السابقة ذات العلاقة، حيث اطلع الباحث على هذه الدراسات والأبحاث وصاغ منها عبارات تغطي أهداف هذا البحث.

وتكون الاستبيان من المجالات الآتية:

المجال الأول: واشتمل على تغطية المعلومات المتعلقة بالخلفية الشخصية والاجتماعية للمبحوثين.

المجال الثاني: اشتمل على عشر عبارات تقيس المشكلات الاجتماعية التي تعيق التنمية في منطقة البحث.

المجال الثالث: اشتمل على سبع عبارات تقيس العوائق الاقتصادية التي تعيق التنمية في منطقة البحث.

المجال الرابع: اشتمل على عشر عبارات تقيس العوائق الثقافية للتنمية في منطقة البحث.

المجال الخامس: اشتمل على ثماني عبارات تقيس العوائق الأمنية التي تعيق التنمية في منطقة وادي الشاطئ.

المجال السادس: اشتمل على سبع عبارات تقيس العوائق المناخية والجغرافية التي تعيق التنمية في منطقة البحث.

المجال السابع: اشتمل على ثمان عبارات تقيس الحلول المناسبة من وجهة نظر عينة البحث للحد من هذه العوائق.

عرض خصائص العينة وتفسيرها:

جدول رقم (3)

توزيع أفراد العينة وفق متغير الجنس

المنطقة	ذكور	إناث	المجموع
قادة المجتمع المحلي والمسؤولون	30	5	35
القيادات الاجتماعية وزعماء القبائل	36	10	46
مؤسسات المجتمع المدني	48	28	76
المجمـوع	114	43	157
النسبة	%73	%27	%100

بالنظر إلى الجدول السابق يتضح أن 73% يمثلون الذكور فيما تشكل الإناث ما نسبته 27% حيث إن نسبة الذكور أعلى، وهذا يرجع إلى كون المجتمع لا يزال يغلب عليه الطابع الريفي، حيث المرأة لا زالت تعاني من قلة المشاركة في قيادة المجتمع.

جدول رقم (4)

توزيع أفراد العينة وفق متغير الحالة التعليمية

المتغير	موظف	معلم	طالب	أعمال حرة
قادة المجتمع المحلي والمسؤولون	16	15	.	4
القيادات الاجتماعية وزعماء القبائل	22	10	6	8
مؤسسات المجتمع المدني	34	22	8	12
المجموع	72	47	14	24
النسبة	%46	%30	%9	%15

بالنظر إلى الجدول السابق يتضح أن 46% من أفراد العينة لهم وظائف في الدولة و30% هم من المعلمين و15% يمثلون إجمالي الأعمال الحرة و9% من الطلاب وهم يمثلون نسبة قليلة جداً.

جدول رقم (5)

يوضح الحالة الاجتماعية لأفراد العينة

المتغير	متزوج	أعزب	مطلق	أرمل
قادة المجتمع المحلي والمسؤولون	33	1	1	/
القيادات الاجتماعية وزعماء القبائل	33	9	3	1
مؤسسات المجتمع المدني	53	18	2	3
المجموع	119	28	6	4
النسبة	%76	%18	%4	%3

مما سبق يتضح أن المتزوجين يشغلون النسبة الأعلى حيث يكونون ما نسبته 76% بينما العزاب يمثلون نسبة 18% من الشباب خاصة الطلاب الذين لا يزالون يدرسون في الجامعات والمعاهد العليا، في حين أن 4% مطلق، و 3% أرامل وهما يمثلان نسبة ضعيفة جداً.

جدول رقم (6)

يوضح توزيع أفراد العينة وفق متغير العمر

المتغير	من 18 إلى 25	من 25 إلى 40	من 40 إلى أكثر	المجموع
قادة المجتمع المحلي والمسؤولون	2	8	25	35
القيادات الاجتماعية وزعماء القبائل	5	13	26	46
مؤسسات المجتمع المدني	12	22	42	76
المجمـــوع	19	45	93	157
النسبـــة	%12	%29	%59	%100

بالنظر إلى الجدول السابق يتضح أن معظم أفراد العينة أعمارهم أكثر من 40 سنة، وقد بلغت 59% حيث إن العديد من المهام لا زال يتقلدها كبار السن أكثر من غيرهم.

في حين بلغت نسبة ممن أعمارهم ما بين 25 إلى 40 حوالي 29% وهذه تمثل مرحلة الشباب وفترة العمل. في حين أن أقل نسبة هي 12% تحصل عليها من أعمار ما بين 18 إلى 25 سنة وهي نسبة قليلة جداً.

عرض نتائج وتحليل البيانات: بعد إتمام عملية جمع المعلومات قام الباحث بعرض النتائج التي تم التوصل إليها مرتبة من الأعلى إلى الأدنى حسب أهميتها من وجهة نظر عينة البحث، حيث تم استخدام التكرارات والنسب المئوية، وسيكتفي الباحث بالتعليق على الأثرين الأول والثاني من كل جدول.

جدول رقم (7)

المشكلات الاجتماعية التي تعيق التنمية في منطقة البحث

م	العبارة	أوافق		لا أوافق	
		ت	%	ت	%
1	التعصب القبلي والصراعات القبلية.	135	86	22	14
2	تدخل القبيلة في الإدارة المحلية ومؤسسات الدولة.	126	80	31	20
3	توزيع المناصب القيادية عادة وفق القبيلة والعائلة.	119	76	38	24
4	تفض المنازعات عن طريق العرف القبلي.	114	73	43	27
5	تهميش المرأة وعدم إتاحة الفرصة لها.	107	68	50	32
6	تدخل القبيلة في تحديد المشروع ومكان إقامته.	99	63	58	37
7	عدم فعالية الضوابط الاجتماعية.	89	57	68	37
8	يقيم الفرد على قبيلته وعائلته لا على تعليم ومكانته.	78	50	79	50
9	السلبية واللامبالاة.	75	48	82	52
10	العادات والتقاليد الاجتماعية، أحياناً تكون عائق.	69	44	88	56

يتضح من خلال الجدول رقم (7) أن العبارة التي تحصلت على الترتيب الأول هي التعصب القبلي والصراعات القبلية، حيث تحصلت شبه الموافقة على 86% من عينة البحث البالغ عددها (157) وهذا يرجع إلى كون منطقة وادي الشاطئ لا زالت تعتمد على القبيلة في حل مشكلاتها، إذ إن التعصب القبلي في هذه المنطقة واضح، حيث تحصل مشادات بين القبائل وقد تسفر عن سفك الدماء، وأسبابها متعددة منها الصراع على المناصب القيادية والإدارية في المنطقة، ومنها على الأراضي، وأحياناً تكون أسبابها أطفال أو شباب في النادي أو المدرسة أو الشارع. وعادة ما تتدخل العائلات والقبائل الأخرى في رأب الصدع، وبدون شك أن هذا الأسلوب يعد أسلوباً بالياً ولا يتمشى مع العصر، فمن الضروري أن يرأس ويقود المجتمع من هو ذو كفاءة بغض النظر عن عائلته أو قبيلته، إضافة إلى تطبيق القوانين واللجوء إلى المحاكم لفض المنازعات، وهذا يتفق مع دراسة (قرزة، 2007م)، في حين من لا يوافقون تحصلت على نسبة 14% من عينة البحث وهي نسبة ضئيلة ويرجع هذا ربما إلى عدم قناعتهم بهذا السبب كما يرجع ذلك إلى تهاون الدولة في تطبيق القوانين.

أما العبارة التي تحصلت على الترتيب الثاني فهي تدخل القبيلة في الإدارة المحلية ومؤسسات الدولة، حيث حصلت هذه العبارة أوافق على نسبة 80% من عينة البحث، فالقبيلة في معظم المؤسسات هي التي تختار القيادي الذي يقود إدارة أو مؤسسة معينة واضعة في اعتبارها المعيار القبلي بالدرجة الأولى، كما أن الإدارة والمؤسسات عادة ما تدعم بعناصر من قبيلة المسؤول، وهذه النتيجة تتفق مع دراسة (قرزة، 2007)، أما من لا يوافقون فبلغت نسبتهم 31% من عينة البحث، وهذا يرجع إلى أنه في بعض الإدارات والمؤسسات يتم التعيين من قبل الدولة أو من المؤسسة الأعلى، وغالباً ما يتم على أساس الخبرة والمؤهل العلمي.

جدول رقم (8): العوائق الاقتصادية
للتنمية في منطقة البحث من خلال وجهة نظر أفراد العينة

م	العبارة	أوافق		لا أوافق	
		ت	%	ت	%
1	عدم استغلال الموارد الطبيعية المتاحة.	142	90	15	10
2	قلة المشاريع الخدمية والإنتاجية.	133	85	24	15

3	عدم تقدير الناس واحترامهم بقيمة الأعمال اليدوية والمهنية.	126	80	31	20
4	عدم استغلال المرأة والاستفادة منها في التنمية.	119	76	38	24
5	التباهي والإسراف في المناسبات الاجتماعية.	111	71	46	29
6	هجرة الشباب المؤهلين للعمل خارج المنطقة.	101	64	56	36
7	عدم وجود سياسة رشيدة لتسويق بعض المنتجات التي تشتهر بها المنطقة.	88	56	69	44

من خلال الجدول السابق يتضح أن العبارة عدم استغلال الموارد الطبيعية المتاحة بالمنطقة حصلت على الترتيب الأول، أي ما نسبته 90% وافقوا على أن منطقة الشاطئ بها العديد من الموارد الطبيعية مثل الحديد والطينات، والمنجنيز والفوسفات وأملاح البوتاسيوم والكبريت، فهذه الموارد هي أصل النمو الحضري في هذه المنطقة، فلم يتم الاستفادة من هذه الموارد خاصة وأن هذه الموارد المجتمع الليبي في حاجة لها، كما أنها تدعم الاقتصاد الوطني، وهذه النتيجة تتفق مع دراسة (الشبعان، 2014)، وذلك بمنح قروض على شكل مشروعات صغيرة ومتوسطة، حتى يتم تحقيق تنمية مكانية تستفيد منها المنطقة، وتسهم في حل بعض المشكلات مثل ظاهرة البطالة، في حين أن نسبة 10% من عينة البحث لا يوافقون على هذا ويرجع هذا ربما إلى عدم معرفتهم الدقيقة بالموارد الطبيعية التي تزخر بها منطقتهم وأهميتها في حل المشاكل التي تعاني منها المنطقة ودعم الاقتصاد الوطني.

أما العبارة التي تحصلت على الترتيب الثاني فهي قلة المشاريع الإنتاجية والخدمية حيث تحصلت الموافقة على 85% من عينة البحث وهي نسبة عالية، إذ إن المشروعات المنتجة في هذه المنطقة ضئيلة جداً بالرغم من توفر بعض المواد الخام، خاصة المنتجات الزراعية والحيوانية، والصناعية والخدمية، وهذا يرجع إلى سوء التنظيم والإدارة، خاصة وأن المدة الماضية تم توفير مصارف خاصة بمنح الشباب قروض لغرض عمل مشاريع زراعية – حيوانية – صناعية – خدمية، ولكن معظم من تسلم هذه القروض لم يقم بعمل مشروع ما تستفيد منه المنطقة، بل اتجهوا إلى بعض الأعمال الخدمية فقط.

في حين أن 15% من عينة البحث لا يوافقون، وهذا ربما يرجع إلى عدم وجود قوانين صارمة على أصحاب المشروعات ورقابة مستمرة ودورية تضمن إقامة مشروع معين حيث إن بعض المشروعات موجودة ولكن قليلة جداً وأيضاً إنتاجها أحياناً ضئيل أو قليل الجودة، وهذا يتطلب دراسة الأسباب، وبالتالي وضع خطط لإنجاح هذه المشروعات.

جدول رقم (9): العوائق الثقافية

التي تعيق التنمية في منطقة الدراسة من خلال وجهة نظر أفراد العينة

م	العبارة	أوافق		لا أوافق	
		ت	%	ت	%
1	تفشي سلوكيات تدعو إلى السلبية والاعتماد على الدولة.	149	95	8	5
2	غياب ثقافة التطوع والاعتماد على النفس.	144	91	13	9
3	الخلافات والصراعات السياسية بين أفراد المجتمع.	132	84	25	16
4	تفشي الواسطة والمحسوبية والقبلية والفساد الإداري.	116	74	41	26
5	قلة احترام القوانين والتشريعات.	112	71	45	29
6	تهميش دور المرأة في المجتمع.	101	64	56	36
7	عدم فاعلية مؤسسات المجتمع المدني.	98	62	59	37
8	غياب ثقافة الحوار.	90	57	67	43
9	ازدراء العمل المهني واليدوي.	88	56	69	44
10	تفشي ظاهرة حيازة الأرض على اعتبار أنها تعني القوة والأصالة.	85	54	72	46

بالنظر إلى الجدول رقم (9) نجد أن العبارة التي تحصلت على الترتيب الأول هي تفشي سلوكيات تدعو إلى السلبية والاعتماد على الدولة، حيث حصلت الموافقة على نسبة 95% من عينة البحث وهي نسبة مرتفعة، إذ إن معظم دول العالم الثالث نجدها تتفشى فيها سلوكيات سلبية أي عدم المبادأة والإيجابية، فالمجتمع المتقدم اليوم تنتشر فيه السلوكيات الإيجابية التي تدعو إلى خدمة المجتمع والمساهمة في رقيه، وعدم الاعتماد على الدولة، فالمجتمعات المتخلفة اليوم لا تبادر ولا تحاول أن تعتمد على نفسها، خاصة المجتمعات

النفطية، فغالباً عندما يتخرج الفرد من الجامعة أو أي مؤسسة أخرى وينتظر العمل الحكومي بينما المجتمعات المتقدمة فالشباب ينخرطون في الأعمال الخاصة، ويؤسسون مشروعات صغرى ومتوسطة وبالتالي يسهمون في تنمية أنفسهم ومجتمعاتهم، وهذه النتيجة تتفق مع دراسة عبد الدائم، 1989، ودراسة الأبيض،2009).

أما من لا يوافقون فبلغت نسبتهم حوالي 5% من عينة البحث، وهي نسبة ضئيلة إذ إن بعض الشباب حاولوا أن يعملوا مشروعات خاصة ونجحوا في ذلك ولكنهم قلة، خاصة عندما قام مصرف التنمية بدعم الشباب وانخراطهم في بعض المشروعات الصغرى والمتوسطة وبعضهم نجح في ذلك.

أما العبارة الثانية فهي غياب ثقافة التطوع والاعتماد على الدولة، فقد بلغت نسبة من وافق حوالي 91% من عينة البحث، حيث نلاحظ أن ثقافة التطوع في معظم بلدان العالم الثالث غائبة تماماً، بالرغم من أن بعض هذه المجتمعات إسلامية، والدين الإسلامي يدعو إلى أعمال البر والعمل الصالح وخدمة الناس والمجتمع بدون أجر مادي، بل أجر من المولى– عز وجل– فالتطوع ومساعدة الغير يُعد سمة من سمات المجتمعات المسلمة، ولكن اليوم نلاحظ في العديد من البلدان عدم وجود أفراد ومؤسسات تقوم بأعمال تطوعية لصالح المجتمع، فغالباً ما تعتمد هذه المجتمعات على الدولة والمؤسسات الحكومية.

وغالباً الدولة لا تستطيع أن تعالج كل المشكلات خاصة التي تعانيها المجتمعات المحلية والريفية والبعيدة عن المناطق الحضرية.

أما من لا يوافقون فبلغت نسبتهم 9% من عينة البحث، حيث يرجع ربما إلى كون هؤلاء لاحظوا بعض الناس أو المؤسسات تقوم بأعمال تطوعية ولكن هذه المؤسسات قلة.

جدول رقم (10): العوائق الأجنبية

التي تعيق التنمية في منطقة البحث من خلال وجهة نظر أفراد العينة

م	العبارة	أوافق		لا أوافق	
		ت	%	ت	%
1	ظاهرة انتشار السلاح والتشكيلات المسلحة.	142	90	15	10
2	عدم تفعيل الأجهزة الأمنية والقضائية والعسكرية.	131	83	26	17
3	ارتفاع مؤشرات الجريمة بكل أشكالها وأبعادها	127	81	30	19

4	تفشي ظاهرة تعاطي وبيع المخدرات.	113	72	44	28
5	تنامي ظاهرة الهجرة غير الشرعية.	100	64	57	36
6	تدخل القبيلة في فض المنازعات بعيداً عن القوانين والتشريعات.	96	61	61	38
7	عدم وعي المواطن بأهمية الأمن ومساعدتهم في استتبابه.	95	60	62	39
8	تفشي ظاهرة الغش والتزوير.	93	59	64	41

من خلال الجدول السابق يتضح أن ظاهرة انتشار الأسلحة في ليبيا على رأس المشكلات التي تعيق التنمية، حيث تحصلت الموافقة على نسبة 90% من عينة البحث، حيث إن هذه الظاهرة برزت خلال قيام الثورة وبعدها، حيث ينتشر السلاح في أيادي المدنيين وأيضاً الثوار، إضافة إلى التشكيلات العسكرية المنضوية تحت وزارة الدفاع وغير المنضوية، ويقدر عدد الأسلحة المنتشرة في ليبيا بأكثر من 20 مليون قطعة سلاح، مما تسبب في تهديد السلم الوطني، فلا يمكن أن تحدث تنمية في غياب الأمن والسلم، أما من لا يوافقون فبلغت نسبتهم 10% من عينة البحث وهي نسبة ضئيلة جداً وربما يرجع إلى كون بعض المناطق لا توجد بها هذه التشكيلات أو المسلحون بأعداد كبيرة.

أما العائق الثاني فهو "عدم تفعيل الأجهزة الأمنية والقضائية والعسكرية"، فتحصل على الموافقة بنسبة 83% من عينة البحث، إذ إن أجهزة الدولة لم تفعّل بشكل جيد، خاصة وأنه يوجد الآلاف من الموقوفين والمهجرين والنازحين وأغلبهم متوقف مصيره على تفعيل هذه الأجهزة، كما أن المصالحة الوطنية تتطلب تفعيل الأجهزة القضائية، حيث إن المواطن يرضى بحكم القضاء وبالتالي يتصالح مع خصومه، كما أن هناك قضايا جنائية تحتاج إلى الفصل فيها خاصة وأن النظام السابق فتح السجون الجنائية وفرَّ أكثر من 17 ألف سجين جنائي في قضايا متعددة مثل السرقة والقتل والحرابة والتزوير والمخدرات، أما من لا يوافقون فنسبتهم ضئيلة حوالي 17% من عينة البحث ربما يرون أن الأعراف والقبيلة والضبط الاجتماعي أفضل من القوانين الرسمية في الحد من الجريمة.

جدول رقم (11) يوضح أهم العوائق
المناخية والجغرافية التي تعيق التنمية في منطقة البحث

م	العبارة	أوافق		لا أوافق	
		ت	%	ت	%
1	ارتفاع درجات الحرارة خاصة في الصيف.	133	85	24	15
2	تناثر وتباعد القرى السكنية عن بعضها البعض.	121	77	36	23
3	ارتفاع نسبة ملوحة الأرض.	112	71	45	29
4	اتساع رقعة المساحة الجغرافية للمنطقة	106	68	51	32
5	هبوب الرياح المحملة بالأتربة.	102	65	55	35
6	انخفاض منسوب المياه الجوفية وقلة سقوط الأمطار.	98	62	59	38
7	التلوث البيئي.	77	49	80	51

من خلال الجدول السابق يتضح أن العامل الجغرافي والمناخي له دورٌ مهمٌ في عملية التنمية، حيث تحصلت العبارة ارتفاع درجات الحرارة خاصة في فصل الصيف على نسبة 85% من عينة البحث، إذ إن درجات الحرارة في منطقة وادي الشاطئ تصل في الصيف (يوليو) 47 درجة مئوية، وهذه الدرجة تعد عالية، حيث من الصعب أن يزاول الإنسان نشاطاً زراعياً أو صناعياً خلال الفترة من الساعة الثانية عشرة ظهراً إلى السادسة مساءً، حيث تسبب هذه الحرارة في أضرار جمة للإنسان مثل ضربة الشمس، كما انعكس على المشروعات فغالباً ما تتسبب في تلف لبعض المحاصيل الزراعية، خاصة وأن التقنية الحديثة لم يتم الاعتماد عليها وإدخالها بحيث توفر للإنسان جواً معتدلاً يستطيع أن يتغلب على هذه المشكلات، خاصة وأن الكهرباء لا زالت محدودة وتعمل بطريقة تقليدية، أي لم يتم إلى حد الآن الاعتماد على الطاقة المتجددة والمتمثلة في طاقة الشمس والرياح والاستفادة منها في توليد الطاقة التي تزخر المنطقة بها.

أما من لا يوافقون فبلغت نسبتهم 15% من عينة البحث، إذ إن هؤلاء يرون أن ارتفاع درجة الحرارة ليس عائقاً، حيث نجد أن مناطق ارتفعت فيها درجة الحرارة وتقدمت، ومناطق انخفضت فيها درجة الحرارة وتخلفت، بل هذا يرجع إلى عوامل أخرى.

أما السبب الثاني فهو تناثر وتباعد القرى السكنية عن بعضها البعض، إذ بلغت النسبة من يوافقون حوالي 77% من عينة البحث، حيث إن وادي الشاطئ يمتد لمسافة أكثر من 120 كم وعلى هذا الامتداد يتوزع السكان البالغ عددهم حوالي 100.000 على أكثر

من 25 قرية سكنية، وهذا بدون شك يتطلب توفير حياة كريمة لكل هذه القرى من بنية تحتية وغيرها مما يجعل جهد التنمية يتفرق، فمثلا من الضروري أن توفر أكثر من 25 مدرسة ابتدائية وإعدادية، وإقامة عدد من المراكز الصحية وغيرها، فقد لا تتجاوز بعض المدارس في المنطقة أكثر من مئة طالب، فكلما تمركز السكان في مراكز سكانية قليلة انعكس على التنمية على السكان بصورة أفضل.

أما من لا يوافقون فبلغت نسبتهم 23% من عينة البحث إذ ربما لكونهم يرون أن الدولة من شأنها أن توفر متطلبات الحياة في كل منطقة مهما كانت صغيرة، حيث إن القرية غالباً ما تكون قليلة السكان، ومعظم المرافق غير موجودة بها، بل إن وجود مناطق متفرقة على مدى مساحة جغرافية كبيرة يعزز الأمن الوطني والسلم الاجتماعي، وهذا يرجع ربما لعدم إدراكهم بالميزانيات التي تصرف على البنية التحتية من طرق وإمداد خطوط الكهرباء والاتصالات والمياه، وتوفير المدارس والمراكز الصحية لكل منطقة مهما كانت صغيرة، فقد لا تتجاوز بعض المناطق 300 نسمة.

جدول رقم (12)

الحلول المناسبة من وجهة نظر عينة الدراسة

م	العبارة	أوافق		لا أوافق	
		ت	%	ت	%
1	توعية المواطنين بأهمية بناء الدولة بعيداً عن التعصب القبلي والجهوي وتطبيق القوانين وحل المنازعات وفق القانون.	119	76	38	42
2	اختيار المناصب القيادية في الدولة عن طريق الكفاءة وتغليب المصلحة العامة على الأشخاص.	114	73	43	27
3	تفعيل الأجهزة القضائية والأمنية.	89	57	68	43
4	تطوير الإدارة بحيث تكون مسايرة للعصر.	88	56	69	43
5	تشجيع الشباب على إقامة المشروعات المختلفة بالمنطقة.	76	48	81	52
6	استغلال الموارد المتاحة بالمنطقة.	74	47	83	53

م	العبارة	أوافق		لا أوافق	
		ت	%	ت	%
7	الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة خاصة الدول التي مناخها مشابه لمناخنا.	66	42	91	58
8	إعادة تخطيط وتوزيع السكان وفق تجمعات حضرية.	65	41	92	59

يتضح من الجدول السابق أن العبارة التي تحصلت على الترتيب الأول في الحلول لمعالجة عوائق التنمية بمنطقة البحث هي توعية المواطنين بأهمية بناء الدولة بعيداً عن التعصب القبلي والجهوي واحترام وتطبيق القوانين، حيث حصلت الموافقة على نسبة 76% من عينة البحث، حيث شعر الجميع بأهمية التوعية، لأن المجتمع الذي يفضل التنظيم القبلي وفض المنازعات عن طريق القبلية هو مجتمع غير حضري ومن الصعب أن ترتقي الدولة بدون قوانين ومؤسسات، خاصة وأن المجتمعات المتقدمة اليوم تركز على الفرد وعلى المؤسسات العامة والخاصة، في حين من لا يوافقون على هذا فقد بلغت نسبتهم 42%، وهذا يرجع ربما إلى أهمية القبيلة خاصة في المجتمعات الريفية والقروية، ودورها في عملية الضبط الاجتماعي.

أما العبارة التي تحصلت على الترتيب الثاني فهي اختيار المناصب القيادية عن طريق الكفاءة، وتغليب المصلحة العامة على الخاصة، حيث بلغت الموافقة نسبة 73% من عينة البحث.

حيث إن المناصب القيادية في المجتمعات النامية خاصة القروية والريفية عادة ما يتم الاختيار عن طريق القبيلة لا عن طريق الكفاءة والخبرة والمستوى التعليمي، كما أن الدولة المتخلفة دائماً يفضل سكانها المصلحة الخاصة على العامة.

في حين من لا يوافقون على هذا بلغت نسبتهم حوالي 27%، وهذا يرجع إلى عدم وعيهم بأهمية القيادات الإدارية في تنمية المجتمع.

نتائج البحث:

من خلال البحث الميداني تم التوصل إلى جملة من النتائج يمكن إيجازها في الآتي:

1. يُعد العائق الاجتماعي من بين العوائق التي تعيق التنمية في منطقة وادي الشاطئ والتي أبرزها ما يأتي:

أ. التعصب القبلي والصراعات القبلية حيث تحصلت بالموافقة على نسبة 86% من عينة البحث.

ب. تدخل القبيلة في الإدارة المحلية ومؤسسات الدولة، وتحصلت هذه العبارة على نسبة الموافقة 80% من عينة البحث.

ج. توزع المناصب القيادية وفق القبيلة والعائلة حيث تحصلت الموافقة على نسبة 76% من عينة البحث.

2. أظهرت نتائج البحث أن العامل الاقتصادي له دورٌ في إعاقة التنمية في منطقة الدراسة ويتمثل في الآتي:

أ. عدم استغلال الموارد الطبيعية المتاحة، وتحصلت هذه العبارة بالموافقة على نسبة 90% من عينة البحث.

ب. قلة المشاريع الخدمية والإنتاجية، وتحصلت بالموافقة على نسبة 85%.

ج. عدم تقدير الناس واحترامهم لقيمة الأعمال اليدوية والمهنية وتحصلت بالموافقة على نسبة 80% من عينة البحث.

3. من بين العوائق الثقافية التي تعيق التنمية في منطقة البحث ما يأتي:

أ. تفشي سلوكيات تدعو إلى السلبية والاعتماد على الدولة، حيث بلغت نسبة من يوافقون على هذه العبارة 95%.

ب. غياب ثقافة التطوع والاعتماد على النفس وبلغت نسبة من يوافق على هذه العبارة 91% من عينة البحث.

ج. الخلافات والصراعات السياسية بين أفراد المجتمع، حيث بلغت نسبة الموافقة 84% من عينة البحث.

4. أظهرت نتائج البحث أن العائق الأمني له دورٌ كبيرٌ في إعاقة التنمية في منطقة البحث، ويتمثل في الآتي:

أ. ظاهرة انتشار السلاح والتشكيلات المسلحة، حيث بلغت نسبة الموافقة 90% من عينة البحث.

ب. عدم تفعيل الأجهزة الأمنية والقضائية والعسكرية، وبلغت نسبة الموافقة 83% من عينة البحث.

ج. ارتفاع مؤشرات الجريمة بكل أبعادها وأشكالها حيث بلغت نسبة الموافقة 81% من عينة البحث.

5. من بين العوائق التي تعيق التنمية في منطقة البحث العوامل المناخية والجغرافية والتي تتمثل في الآتي:

أ. ارتفاع درجات الحرارة خاصة في فصل الصيف، حيث تحصلت الموافقة على نسبة 85% من عينة البحث.

ب. تناثر وتباعد القرى السكنية عن بعضها البعض، وتحصلت الموافقة على نسبة 77% من عينة البحث.

ج. ارتفاع نسبة ملوحة الأرض، وتحصلت الموافقة على نسبة 71% من عينة البحث.

وكل هذه المشكلات لها علاقة بعرقلة التنمية في المجتمع الليبي.

6. أهم الحلول من وجهة نظر عينة البحث:

أ. توعية المواطنين بأهمية بناء الدولة، بعيداً عن التعصب القبلي والجهوي، وتطبيق القوانين وحل المنازعات وفق القوانين، وتحصلت الموافقة على نسبة 76% من عينة البحث.

ب. اختيار المناصب القيادية عن طريق الكفاءة وتغليب المصلحة العامة على المصلحة الخاصة وبلغت نسبة من يوافقون 73% من عينة البحث.

ج. تفعيل الأجهزة الأمنية والقضائية، وتحصلت الموافقة على نسبة 57% من عينة البحث.

من خلال النتائج التي توصل إليها البحث الميداني يمكن التأكيد على التوصيات الآتية:

1. توعية المجتمع عن طريق وسائل الإعلام المختلفة والمنابر، وأيضاً المناهج التعليمية خاصة النشء، بأهمية بناء دولة القانون والمؤسسات والديمقراطية والحرية بعيداً عن التعصب القبلي والجهوي.
2. تطوير الإدارة، بحيث تكون مواكبة للعصر، وتطوير مؤسسات الدولة، واختيار القيادات ذات الكفاءة الإدارية العالية والخبرة في المجال المناط بها.
3. تشجيع الشباب من الجنسين ومنحهم قروضاً لإقامة مشروعات صغيرة ومتوسطة خاصة المشروعات التي تتوافر خاماتها بالمنطقة.
4. إعادة تخطيط منطقة وادي الشاطئ، بحيث تكون بضع مناطق سكنية مخططة تخطيطاً حضرياً مناسباً، مع إضافة مناطق صناعية داخل المنطقة.
5. تطوير البنية التحتية، خاصة الكهرباء والمياه والطرق والاتصالات والمواصلات.
6. الاهتمام بالسياحة والخدمات السياحية، والمنتزهات والحدائق العامة والأندية الرياضية والثقافية وأندية المرأة والأطفال.
7. إنشاء بعض المعاهد المتخصصة والكليات الجامعية، خاصة ما يتعلق بالطاقة المتجددة والخامات الموجودة بالمنطقة.
8. الاستفادة من خبرات المجتمعات الأخرى خاصة في مجال تنمية القرى والأرياف والمجتمعات الصحراوية.

وأخيراً فإن الباحث ومن خلال هذا الموضوع يقترح إجراء دراسات حول ما يأتي:

1. أسباب هجرة شباب القرى إلى المدن.
2. المشكلات التي تعانيها المرأة في المجتمعات الريفية والقروية.
3. الصراعات القبلية في بعض المناطق الليبية أسبابها وآليات حلها.

4. عزوف الشباب عن العمل اليدوي والمهني.

المراجـع:

1- ربحي مصطفى وعثمان غنيم، (2013)، **أساليب البحث العلمي – النظرية والتطبيق**، عمان: دار صناء للنشر والتوزيع.

2- عبد الباسط محمد حسن، (1970)، **التنميـة الاجتماعيـة**، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية.

3- عبد المنعم محمد شوقي وأحمد الدفراوي، (1976)، **تنمية المجتمع الريفي**، القاهرة: الشركة المتحدة.

4- محمد شفيق (1999)، **التنميـة والمشكلات الاجتماعيـة**، القاهرة: المكتب الجامعي الحديث.

5- محمد عبد السميع عثمان (ب – ت)، **دراسات في التنمية المحلية**، القاهرة، جامعة الأزهر.

6- محمود حسين (ب – ت)، **مقدمـة الخدمـة الاجتماعيـة**، ط2، بيروت: دار النهضة العربية.

7- فضل إبراهيم الأجواد وعبد السلام المثناني وغيث علي غيث (ب–ت)، **الدليل العام لشعبية وادي الشاطئ**، براك: مجلس التخطيط المحلي.

8- مصطفى عمر التير (1995)، **مقدمـة فـي مبـادئ وأسـس البحـث الاجتمـاعي**، طرابلس: الجامعة المفتوحة.

9- عبد الله عبد الدائم، (مؤتمر برنامج الأمم المتحدة في العالم العربي، 4–6 نوفمبر 1989م)، **المعوقات الاجتماعية والثقافية والنفسية للتنمية في العالم العربي**، القاهرة: الأمم المتحدة.

10- مجلس التخطيط المحلي، وادي الشاطئ، **إحصائيات غير منشورة**.

11- السجل المدني، وادي الشاطئ، **إحصائيات غير منشورة**.

12- أحمد بن محمد الشبعان (2014)، **معوقات التنمية الريفية وأثرها في ضعف مشاركة المجتمع المحلي – دراسة تطبيقية على منطقة ضرية بالقصيم**، دراسة غير منشورة، جامعة القصيم.

13- عواطف أبو القاسم الأبيض (2009)، **الحقوق الاجتماعية والاقتصادية وعلاقتها بعمليات التنمية الاجتماعية في المجتمع الليبي**، رسالة ماجستير غير منشورة، طرابلس: أكاديمية الدراسات العليا.

14- الفيتوري صالح أبوبكر قرزة (2007)، دراسة **بعض المشكلات التي تعترض التنمية في المجتمع الريفي ودور الخدمة الاجتماعية في إنجاح عملية التنمية – دراسة ميدانية – منطقة مزدة نموذجاً**، رسالة ماجستير غير منشورة، طرابلس، أكاديمية الدراسات العليا.